

الدار في ملك ورثة زيد حكما شرعيا مستويا شل بطله وكتب
بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها والحالة هذه **الجواب**
نعم ادعى الموقوف عليه انه وقف عليه لولد عاه باذن
القاضي يصح وقفا ويغير اذ منه ففيه روايتان والاصح انه
لا يصح لانه له حقا في العلة لا غير فلا يكون حصا في شيء اخر
ولو كان الموقوف عليه جماعة فادعى احدهم انه وقف
بغير اذن القاضي لا يصح روايه واحدة ومستحق غلته الوقف
لا يمكن دعوى غلته الوقف وانما علكه المتولي ولو كان الوقف
على رجل معين قيل يجوز ان يكون هو المتولي بغير اطلاق
القاضي ويعني بالثقة لا يحق له الاخذ الا تصرف في الوقف
ولو غضب الوقف احد كسب لاحقه الاخذ لا تصرف في الوقف
بل اذن القاضي **حاشية** الفصل الثامن في الفصل الثالث عشر
ومثله في العاديه في **الفصل العاشر** والبخاريه من الفصل
الحاس من الوقف وفي الابل الحمار الموقوف عليه العلة
او السكنى لا يمكن الاجارة والا الدعوى لو غضب منه الوقف
الا بتوليته اذ ان فاض ولو الموقوف على رجل معين على ما عليه
الفتوى عادية على الغايه من ذكر اسمه واسم ابيه
وجده واسمه واسم ابيه والصاعه اذا كان معروفا بها
بان لا يكون في بلده شره له في تلك الصاعه كذا في الدرر
والشعير وغيرهما **قيل** في صعوبات عوام وثلاث
احوان شقيقات وحلى تركه فادعى احوان على وكيل محلي
الصغير انهما اثبات اب عم له وطالبا بما بقدر ما خصهما

لا تسبح دعوى الموقوف
عليه الا اذن القاضي
او كونه متوليا

المستحق لا يمكن الدعوى
ولو الموقوف عليه
فقط

لا بد لقبول الشهادة
على الغايه من ذكر
اسمه واسم ابيه
وجده

من تركته

من تركته فالتكليف لسيما له وانما يثبت اهدى شيئا
في وجه الوكيل الموقوف انهما اثبات اب عم الصغير ولم
يذكر في شهادتهما انهما اب عم لابوين اولاد اولاد
ولم يذكر قبل الحكم ولم تكتب التركة في يد العتيق الموقوف
ولم تكن ناخصا في اثبات النسب فعمل يكون الشو الموقوف
غير صحيح **الجواب** نعم وفي الاستباه من كتاب القضاة
على غير ذي اليد لا تسبح الا في دعوى الغصب في **المقول**
واما في الدور والعقار فلا فرق كما في التمسك اه والخصم
في اثبات النسب حجة الوارث والوصي والموصى له
والغريم للبعث او على الميت بزازيه من الفصل الاول من
كتاب الدعوى وفيه ايضا دعوى الملك الاصل على غيره
اليداه باختصار **قيل** وفي الحاشية رجل طلب اليارث وادعى
انه عم الميت يشترط صحة دعواه ان يفسد ويقول هو
عمه لا بيه وامه ولا بيه او لامه ويشترط ان يقول وهو
وارثه ولا وارث له غيره **قيل** عادية من اخر الفصل السادس
وفي الفتاوى الرحيمة **قيل** في رجل يدعي على وصي جده
انه اب اب عم الميت فهل تقبل بينه على مجموع هذه
الدعوى اذا اقامها ولا الجواب لا تقبل بينه على مجموع
هذه الدعوى ولا يصح بها القضا بالنسب وانما تقبل بشرط
ان تكون بعد دعوى مال صحيحة حيث كانت دعوى لبيوه
العم منه قال في البحر بعد بسط الكلام وحاشية **قيل** ما ينفعا
عنان الشهود اذا شهدوا بنسب فان القاضي لا يقبل منهم
ولا يحكم به الا بعد دعوى مال الا في الاب والابن اه ذلك

الدعوى على غيره
اليد لا تسبح

الخصم في اثبات النسب
حجة

ادعى انه عم الميت
لا بد ان يفسد انه
لا بيه او لامه

انما تقبل دعوى
النسب بشرط